

The impact of funding sources on bank profitability and the role of risk as an intermediary in the relationship: A critical study of commercial banks

Mohamed Omar Al-Sharif^{1*}, Omran Attia Albkori²

¹ Department of Finance and Banking, Faculty of Economics - Al-Khums, Elmergib University, Libya

² Department of Accounting, Faculty of Economics - Al-Khums, Elmergib University, Libya

*Email (for reference researcher): mo.sharif@elmergib.edu.ly

أثر مصادر التمويل على ربحية المصارف ودور المخاطرة كوسيط في العلاقة: دراسة نقدية على المصارف التجارية

محمد عمر الشريف^{1*}، عمران عطية البكري²

¹ قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد - الخمس، جامعة المرقب، ليبيا

² قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد - الخمس، جامعة المرقب، ليبيا

Received: 20-08-2025; Accepted: 05-11-2025; Published: 18-11-2025

Abstract

This research paper aims to theoretically evaluate sources of bank funding and their impact on profitability, highlighting the role of risk as a key factor in this relationship. It seeks to shed light on the complex interplay between funding, risk, and bank profitability within Libya's unique economic context. To achieve this objective, the paper employs a theoretical evaluation methodology based on studies that have modeled the relationships between funding sources, risk, and profitability. It reviews the findings of previous research on these topics, particularly within the context of Libyan commercial banks and their counterparts in other countries. Several studies that utilized methodologies such as Ordinary Least Squares Regression (OLS), path analysis, and dynamic panel data models to analyze credit risk management and profitability are cited. The paper summarizes several key findings, noting that commercial banks in Libya rely on customer deposits as a stable and cost-effective source of funding. These deposits enable banks to offer competitive loan rates and invest in high-yield assets, thereby increasing net interest income. Effective asset and liability management is crucial for profitability when relying on deposits. Previous studies have indicated that banks heavily reliant on customer deposits tend to enjoy strong liquidity and financial stability, which indirectly enhances profitability.

Studies applied to Libyan banks also indicate that those heavily reliant on customer deposits tend to enjoy strong liquidity and financial stability, which indirectly enhances profitability. In the same vein, the research paper found that interbank lending is more flexible than customer deposits in terms of access to large sums, but it is also more costly and volatile. It was also observed that equity capital enhances a bank's lending capacity, covers losses, and is essential for financial stability and profitability. Furthermore, risk plays a crucial mediating role between funding sources and profitability. Banks manage numerous risks, including credit, liquidity, operational, and regulatory risks. The analysis also revealed that low-cost financing can incentivize banks to relax lending standards and increase loan volumes, but this is likely to lead to more non-performing loans (NPLs), which directly reduce profitability through loan loss provisions. Increased exposure to credit risk leads to lower profits and reduced financial stability. Risk mediates the relationship between funding sources and bank profitability. The analysis also revealed some variations in the direction of the direct relationship between funding

sources and profitability due to differences in methodology and the specific contextual circumstances of each bank.

Keywords: Funding sources, Profitability, Risk.

الملخص:

تهدف الورقة البحثية إلى التقييم النظري لمصادر التمويل المصرفي وأثره على ربحيتها ودور المخاطرة كعامل أساسي في تلك العلاقة، وبالتالي تسليط الضوء على التفاعل المعقد بين التمويل والمخاطر والربحية المصرفية ضمن السياق الاقتصادي الفريد لليبيا. ولتحقيق الهدف استخدمت منهجية التقييم النظري بالاعتماد على الدراسات التي نمذجت العلاقات بين مصادر التمويل والمخاطر والربحية. ويستعرض نتائج الأبحاث السابقة حول هذه الموضوعات، لا سيما في سياق المصارف التجارية الليبية والمماثلة لها في دول أخرى. وتم الاستشهاد بالعديد من الدراسات التي استخدمت منهجيات مثل انحدار المربعات الصغرى العادية (OLS) وتحليل المسار ونماذج بيانات اللوحة الديناميكية لتحليل إدارة مخاطر الائتمان والربحية. لخصت الورقة البحثية عدد من النتائج الهامة، حيث أشارت إلى أن المصارف التجارية في ليبيا تعتمد على ودائع العملاء كمصدر تمويل مستقر وفعال من حيث التكلفة. تسمح هذه الودائع للمصارف بتقديم أسعار قروض تنافسية والاستثمار في الأصول ذات العائد المرتفع، وبالتالي زيادة صافي دخل الفائدة. تعد الإدارة الفعالة للأصول والخصوم أمراً بالغ الأهمية للربحية عند الاعتماد على الودائع. نتائج الدراسات السابقة أشارت إلى أن المصارف التي تعتمد بشكل كبير على ودائع العملاء تميل إلى الحصول على سيولة قوية واستقرار مالي، مما يعزز الربحية بشكل غير مباشر.

تشير الدراسات المطبقة على المصارف الليبية إلى أن المصارف التي تعتمد بشكل كبير على ودائع العملاء تميل إلى الحصول على سيولة قوية واستقرار مالي، مما يعزز الربحية بشكل غير مباشر. في ذات السياق أشارت نتائج الورقة البحثية إلى أن الاقتراض بين المصارف التجارية أكثر المرونة من ودائع العملاء في الحصول على مبالغ كبيرة، لكنه أكثر تكلفة وتقلبا. كما لوحظ أن رأس مال الأسهم يعزز قدرة المصرف على الإقراض، ويغطي الخسائر، وهو ضروري للاستقرار المالي والربحية. من جانب آخر تلعب المخاطر دورا وسيطا مهما بين مصادر التمويل والربحية. تدوير البنوك العديد من المخاطر، بما في ذلك الائتمان والسيولة والمخاطر التشغيلية والتنظيمية. كذلك كشف تحليل الدراسات أنه يمكن للتمويل منخفض التكلفة أن يحفز المصارف على تخفيف معايير الإقراض، وزيادة حجم القروض ولكن من المحتمل أن يؤدي إلى المزيد من القروض المتعثرة (NPLs)، والتي تقلل الربحية بشكل مباشر من خلال مخصصات خسائر القروض، وأن زيادة التعرض لمخاطر الائتمان يؤدي إلى انخفاض الأرباح والاستقرار المالي. وأن المخاطر تتوسط العلاقة بين مصادر التمويل بتوسط العلاقة السببية بين مصادر التمويل وربحية المصارف. كما كشف التحليل على بعض الاختلافات في اتجاه العلاقة المباشرة بين مصادر التمويل والربحية بسبب اختلاف المنهجية والظروف السياقية الخاصة بكل مصرف.

الكلمات المفتاحية: مصادر التمويل، الربحية، المخاطر.

المقدمة:

يعكس مؤشر ربحية المصارف على كفاءتها، وفهم العناصر المؤثرة فيه مثل مصادر التمويل والمخاطر أمراً في غاية الأهمية. وبالتالي تبحث الورقة البحثية في نموذج العلاقات المباشرة بين مصادر التمويل وربحية المصارف، والعلاقات غير المباشرة من خلال المخاطرة. تساعد العديد من الأطر النظرية في تفسير العلاقة بين مصادر التمويل والمخاطر والربحية، وأهمها نظرية الوساطة المالية ونظرية المقايضة. تفترض نظرية الوساطة المالية أن المصارف تحول الأصول مصادر التمويل (القروض) إلى التزامات سائلة (الودائع). تنطوي وظيفة التحويل هذه بطبيعتها على مخاطر تحويل السيولة والاستحقاق. وتعتمد ربحية هذه الوظيفة على قدرة المصرف على إدارة هذه المخاطر بفعالية (Hong, Huang, & Wu, 2014). وتفترض النظرية أن المصارف تواجه مخاطر سيولة أكبر من خلال وظيفة التحويل، حيث تحتفظ بأصول غير سائلة بينما تُوفّر السيولة للمقترضين وتلبي مطالبات السيولة للمودعين (Vazquez & Federico, 2015).

أما نظرية المقايضة (TOT): تفترض نظرية المقايضة أن هيكل رأس مال المصرف ينطوي على المقايضة بين فوائد الدين (مثل الحماية الضريبية) وتكاليف الضائقة المالية (مثل تكاليف الإفلاس). يمكن توسيع نطاق هذه النظرية لتشمل مصادر التمويل، حيث توازن المصارف بين انخفاض تكلفة التمويل بالشبه بالديون (الودائع والسندات) وزيادة خطر الضائقة المالية في حال عدم سداد هذه الأموال. يقلل مزيج التمويل الأمثل من تكلفة رأس المال مع إدارة المخاطر لتعظيم قيمة المصرف، وبالتالي الربحية (King, 2013). التحديات الاقتصادية التي تواجهها ليبيا أرغمت القطاع المصرفي على البحث عن جهود التعافي المستمرة. المصارف التجارية الليبية من المؤسسات الفاعلة في المشهد المالي، حيث تبسط مختلف الخدمات المالية وتدعم الأنشطة الاقتصادية بمختلف أحجامها وأنواعها. إلا أن فعاليتها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمصادر التمويل التي تستخدمها. تعتبر هذه المصادر بالغة الأهمية للمصارف لإدارة عملياتها، وتقديم القروض، والحفاظ على السيولة، وكلها عوامل تؤثر بشكل مباشر على ربحية تلك المصارف. تزداد أهمية تنوع مصادر التمويل في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة، حيث تعاني ليبيا من عدم الاستقرار وتقلبات السوق، وخاصة أسعار النفط. وبالتالي يجب على المصارف التكيف مع هذه التحديات من خلال تحسين استراتيجياتها التمويلية، والسعي إلى تحقيق توازن بين القروض والودائع والأدوات المالية الأخرى. فالحاجة الماسة إلى القدرة على التكيف ليس فقط لاستدامة العمليات، ولكن أيضاً لتعزيز الربحية في ظل حالة عدم اليقين. Oemar, (Mubarak, Sanim, & Huda, 2023)

في السياق الليبي، لازلت دراسات خصائص إدارة المخاطر بشكل عام، وخاصة إدارة مخاطر السيولة، أو تأثير هذه الإدارة على أداء المصارف نادرة (Oemar, et al., 2023). إن مصادر التمويل وأشكال المخاطر تتأثر بالبيئة المعقدة التي تعمل فيها المصارف التجارية وأهمها، الانقسام السياسي الحاصل في ليبيا وعدم الاستقرار الأمني وسيطرة القطاع العام على القطاع المصرفي، ودخول التكنولوجيا للقطاع المصرفي. كشف نتائج دراسة (Laour, 2012) التي أجريت على المصارف التجارية في الفترة من 1997-2008 أن الاختلاف في ربحية المصارف كان بسبب ارتفاع عوائد الأصول، وأن ملكية الدولة والتكنولوجيا أثرت بشكل سلبي على ربحية المصارف. من جانب آخر، أظهرت الدراسة أنه كلما تعرض المصرف لمخاطر الائتمان كلما قلت الأرباح والاستقرار المالي. ووفقاً لذلك فإن الورقة البحثية تعالج المشكلة البحثية المتمثلة في معالجة ربحية المصارف التجارية الليبية من خلال إدارة مصادر التمويل والمخاطر المصرفية الناشئة بشكل فعال من خلال استعراض بعض الدراسات النظرية والتحليل المنهجي لثلاث دراسات تجريبية.

تكمن أهمية الورقة في معالجة التحديات التي تواجهها المصارف الليبية، من خلال تكاثف الجهود بين مصرف ليبيا المركزي والمصارف التجارية لتطوير منتجات تمويلية مناسبة، وتعزيز قدرات تقييم المخاطر، وتهيئة بيئة أكثر ملاءمة لنمو القطاع الخاص. باختصار، تُسهم الورقة في فهم التفاعل المعقد بين مصادر التمويل والمخاطر والربحية في سياق البنوك التجارية الليبية، مقدمة رؤية نظرية وتوصيات عملية لتحسين كفاءة القطاع المالي واستقراره.

الإطار النظري والدراسات السابقة الربحية:

تعكس ربحية المصارف قدرة المصرف على تحقيق أرباح من أنشطته المختلفة. وتعزى هذه الربحية أساساً إلى الفرق بين الفوائد المكتسبة على الأصول (مثل القروض والاستثمارات) والفوائد المدفوعة على الخصوم (مثل الودائع)، إلى جانب الدخل من الأنشطة غير المدرة للفوائد مثل الرسوم والعمولات، وبالتالي فإن ربحية المصارف تعتبر معياراً للصحة المالية للمصرف وكفاءته التشغيلية (Rose & Hudgins, 2017). تقاس ربحية المصرف باستخدام نسب مالية رئيسية، وأهمها صافي الدخل على إجمالي الأصول (ROA)، أو صافي الدخل على حقوق المساهمين (ROE)، أو دخل الفوائد - مصروفات الفوائد / الأصول المدرة للدخل (NIM) (Phan, Nguyen, Vuong, & Duong 2023).

مصادر التمويل:

مصادر التمويل هي الوسائل المختلفة التي تتيح للمصرف الحصول على رأس المال اللازم لتمويل أنشطته وعملياته وتقديم الائتمان. وتتوزع مصادر التمويل من الودائع إلى التمويل بالجملة. وعادة ما تعد الودائع، بما في ذلك الحسابات الجارية وحسابات التوفير وشهادات الإيداع، أكثر مصادر التمويل استقراراً وفعالية من حيث التكلفة، لأنها أقل مخاطرة (Mishkin, 2019). في المقابل، يشمل التمويل بالجملة الاقتراض من مؤسسات مالية أخرى، أو إصدار أوراق تجارية، أو استخدام اتفاقيات إعادة الشراء. ورغم أن التمويل بالجملة يمكن أن يوفر مبالغ كبيرة من رأس المال بسرعة، إلا أنه غالباً ما يكون أكثر حساسية لظروف السوق، وقد يكون أكثر تكلفة من الودائع (Gorton, 2010).

المخاطرة:

المخاطر المصرفية تتمثل في التهديدات المحتملة التي يمكن أن تعرض الاستقرار المالي للمصرف واستمراره التشغيلية للخطر، متضمنة مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل والمخاطر النظامية (Basel Committee on Banking Supervision, 2006). **مخاطر الائتمان** هي مخاطر الخسارة بسبب فشل المقرض في سداد القرض أو الوفاء بالالتزامات التعاقدية (Crouhy, Galai, & Mark, 2014). مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية قصيرة الأجل عند استحقاقها، مما قد يؤدي إلى أزمة تمويل (Brunnermeier, 2009). تنشأ مخاطر السوق من التحركات السلبية في أسعار السوق، مثل أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم، مما يؤثر على قيمة أصول البنك والتزاماته. تشير المخاطر التشغيلية إلى مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية أو الأفراد أو الأنظمة أو الأحداث الخارجية (Jorion, 2007). أما، المخاطر النظامية خطر انهيار نظام أو سوق مالي بأكمله، على عكس انهيار كيان واحد، والذي قد ينجم عن فشل مؤسسة مالية كبيرة.

تأثير مصادر التمويل على ربحية المصارف التجارية

تعتبر ودائع العملاء والاقتراض ورأس المال السهمي من أهم مصادر التمويل التي تعتمد عليها المصارف التجارية في ليبيا، وبالتالي تحتاج إلى إدارة فعالة لتلك المصادر لضمان الربحية والاستقرار المالي.

ودائع العملاء

تتبنى المصارف التجارية في ليبيا ودائع العملاء كأحد مصادر التمويل لتوفير السيولة، بسبب تكلفته المستقرة والفعالة، وهذا ينعكس على منح قروض بأسعار تنافسية والاستثمار في أصول ذات عوائد أعلى، وبالتالي يرتفع إجمالي الربح للفائدة. وعليه فإن الاعتماد على الودائع كمصدر للتمويل لها أثر مباشر على الأداء المالي لها، وهذا يحتاج إلى إدارة فعالة لأصول وخصوم تلك المصارف (Laour, 2012). فمثلاً دراسة (Asoukini, Adedokus, & Berberoglu, 2025) التي أجريت على المصارف التجارية الفيتنامية أكدت أن أغلبية المصارف التي اعتمدت على ودائع العملاء ولدت سيولة قوية لها وعززت استقرارها المالي، وبالتالي دعمت الربحية بشكل غير مباشر. في ذات السياق، الإطار النظري الذي قدمه دايموند وديبفيج أكد أن الاعتماد المفرط على الودائع تقابله مخاطر سيولة أقل، وهذا يقود إلى الاستقرار، وبالتالي إلى الربحية (Umar & Sun).

التمويل بالجملة

التمويل بالجملة يشمل الاقتراض بين المصارف، والأوراق التجارية، وغيرها من مصادر التمويل قصيرة الأجل القائمة على السوق. وتتميز هذه المصادر بالمرونة في الحصول بمبالغ مالية كبيرة، لكنها أكثر كلفة وتقلبا من ودائع العملاء، والاعتماد عليه بشكل كبير قد يؤدي ارتفاع تكلفة التمويل وتعريضه لمخاطر سيولة أكبر، وخاصة أثناء الأزمات المالية، كما حدث خلال الأزمة المالية العالمية عام 2008، وبالتالي

فإن ارتفاع تكلفة التمويل ينعكس بالسلب على ربحية المصرف، وخاصة في ظل الانقسام السياسي وهشاشة الوضع الأمني (Khan, Scheule, & Wu, 2017; Laour, 2012). Dahir, Mahat & Bin Ali (2020) أشاروا إلى أن التمويل بالجملة يتناسب بشكل أكبر مع المصارف الكبيرة، حيث تتيح مصادر التمويل المتنوعة بما فيها مصادر الجملة مع إدارة المخاطر بفعالية من الوصول إلى رأس مال يدعم النمو والاستقرار ويحقق عوائد أعلى.

رأس المال السهمي

يعزز رأس المال السهمي قدرة المصرف على الإقراض ويمنع الخسائر، وكفاية رأس المال ضرورة حتمية للاستقرار المالي وربحية المصارف واستيعاب الخسائر غير المتوقعة وخفض تكلفة التمويل. في المقابل فإن المبالغة في هذا النوع من التمويل قد يخفض عوائده إذا لم يستغل بشكل كفؤ (Laour, 2012).

وبشكل عام تواجه المصارف التجارية في ليبيا تحديات تحول دون توجيه مصادر التمويل إلى المشاريع الإنتاجية والخدمية بشكل فعال، وهذا ما يقوض فرص الإقراض لتلك المشاريع والتي يمكن أن تدر أرباحاً للمصارف. فعلى سبيل الذكر، غالباً ما يعتمد أصحاب المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على ورواد الأعمال على التمويل الذاتي بسبب بيئة الإقراض التقيدية التي تفرضها المصارف التجارية، وهذا من شأنه أن يقلل من فرص توظيف أموال المصارف التجارية في مشاريع تدر أرباحاً (Elmagbri, 2025).

التمويل الإسلامي:

التمويل الإسلامي مفاده أن المصرف يمول الأفراد والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ويتقاسم معها المخاطرة. وهذا النوع من التمويل في بعض الحالات قد يخلو من المخاطر ويدر أرباحاً كبيرة تصل إلى (25%) كما في تمويل شراء السيارات للأفراد عبر المراجعة، وتزداد درجة المخاطرة في تمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (Elmagbri, 2025). في هذا السياق، أشار (Elmagbri, 2025). أن التمويل بطريقة المراجعة مفضل جداً لدى المصارف التجارية، ويعزى له سبب زيادة الأرباح بنسبة 145% بين الربع الثالث من عام 2023 والربع الثالث من عام 2024.

المخاطر كوسيط في العلاقة بين مصادر التمويل والربحية

يبرز دور المخاطر بشكل واضح في العلاقة بين مصادر التمويل وربحية المصارف. تدبر المصارف التجارية أنواعاً مختلفة من المخاطر، منها مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر التشغيل والمخاطر النظامية والمخاطر التنظيمية. يمكن أن يؤثر نوع التمويل وتكلفته على تعرض المصرف لمشاكل القروض المتعثرة والربحية؛ على سبيل المثال، قد يشجع التمويل المستقر والرخيص المديرين على تحمل المزيد من المخاطر (Vuong, Phan, Nguyen, Nguyen, & Duong, 2023).

مخاطر السيولة كوسيط في العلاقة بين مصادر التمويل والربحية

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية عند الاستحقاق، وتتأثر بشكل مباشر بمصادر التمويل. وتزداد مخاطر السيولة بسبب الاعتماد الكبير على مصادر تمويل متقلبة وفي الأجل القصير قصيرة الأجل مثل التمويل بالجملة. وتجبر مخاطر السيولة المصارف على بيع الأصول بخسّم أو الاقتراض بأسعار فائدة عالية، مما يؤثر بشدة على الربحية والاستقرار المالي للمصرف، وقد يؤدي إلى إفلاسها (Borio & Zhu, 2012). في المقابل، فإن اعتماد المصارف على التمويل المستقر مثل ودائع العملاء، يقلل من مخاطر السيولة، ويسمح لها بمتابعة فرص إقراض أكثر ربحية دون القلق المفرط بشأن التدفقات النقدية الخارجة الفورية (Drehmann & Nikolaou, 2013). في هذا الصدد، Adrian (& Shin, 2010) أن انخفاض مخاطر السيولة يشجع المصارف على تحمل المزيد من المخاطر، مما يشير إلى أن انخفاض مخاطر السيولة قد يؤدي إلى زيادة مخاطر الائتمان لتحقيق مكاسب أعلى.

مخاطر الائتمان كوسيط في العلاقة بين مصادر التمويل والربحية

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة الناجمة عن فشل المقترض في سداد القرض أو الوفاء بالالتزامات التعاقدية، وغالبا ما تزداد مخاطر الائتمان عند السعي لتحقيق ربحية أعلى، وخاصة عندما تكون تكاليف التمويل منخفضة. فالتمويل منخفض التكلفة يحفز المصارف لتخفيف معايير الإقراض لزيادة أحجام القروض، مما قد يؤدي إلى زيادة القروض المتعثرة، التي تقلل من الربحية بشكل مباشر عن طريق مخصصات خسائر القروض (Delis & Kouretas, 2011). ووفقا لذلك أفاد Angeloni & Faia (2013) بأن تنويع التمويل يمكن أن يؤثر إيجابا على القروض المتعثرة، ويشجع أنشطة الإقراض الأكثر خطورة.

إن التعرض المتزايد لمخاطر الائتمان يؤدي إلى انخفاض الأرباح والاستقرار المالي (Laour, 2012). ويعتبر نقص الخبرة في تقييم خطط الأعمال ومهارات ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة لمنتجات التمويل الإسلامي سببا في تفاقم مخاطر الائتمان المتوقعة (Elmagbri, 2025). وبالتالي يتحتم وجود أطر عمل فعالة لتقييم مخاطر الإقراض غير تلك الأطر القائمة على الضمانات. فعدم وجود أطر العمل تلك يجعل المصارف تتردد في الإقراض، والذي بدوره يؤثر بشكل مباشر في قدرتها على تحقيق أرباح من المشروعات الاقتصادية.

المخاطر التنظيمية كوسيط في العلاقة بين مصادر التمويل والربحية

المخاطر التنظيمية تتضمن مخاطر أسعار الفائدة والتي تنشأ من تقلبات أسعار الفائدة، والتي قد تؤثر على صافي أرباح المصرف من الفوائد. ويساهم عدم التوافق بين آجال استحقاق الأصول والخصوم، والذي غالبا ما يتأثر بمصادر التمويل، في مخاطر أسعار الفائدة. على سبيل المثال، المصرف الذي يتبنى تمويل القروض طويلة الأجل ذات سعر الفائدة الثابت بودائع قصيرة الأجل ذات سعر فائدة متغير يتعرض لارتفاع أسعار الفائدة، مما يزيد تكاليف التمويل بوتيرة أسرع من عوائد الأصول، وبالتالي يخفض صافي هامش الفائدة. ولهذا السبب فإن الإدارة الفعالة للأصول والخصوم، التي تراعي خصائص مصادر التمويل، أمرا بالغ الأهمية للتخفيف من هذه المخاطر وحماية الربحية (Matsuyama, 2007).

فيما يتعلق بالمصارف الليبية، أشار (Elmagbri, 2025) إلى المخاطر التنظيمية المرتبطة بسياسات مصرف ليبيا المركزي وفرضها على المصارف التجارية لتعزيز الشمول المالي والتنوع الاقتصادي لتلك المصارف هي سياسات صعبة التطبيق. ويعتبر إلغاء أسعار الفائدة سنة 2013 إلى إلغاء إصدار القروض للمشاريع الاقتصادية وتوجه المصارف بدلا من ذلك إلى الإقراض الإسلامي الأقل مخاطرة من مصادر التمويل الأخرى، وبالتالي توسط المخاطرة التنظيمية بين مصادر التمويل المتاحة وربحية المصارف.

المخاطر النظامية والتشغيلية كوسيط في العلاقة بين مصادر التمويل والربحية

المخاطر التشغيلية هي خطر الخسارة الناتجة عن قصور أو فشل العمليات الداخلية، أو الأفراد، أو الأنظمة، أو الأحداث الخارجية. على الرغم من أنها أقل ارتباطاً بمصادر التمويل، إلا أنها تؤثر بشكل غير مباشر على الربحية. فالإدارة غير الفعالة لمصادر التمويل المتنوعة، أو الأدوات المالية المعقدة، أو أحجام المعاملات الكبيرة قد تؤدي إلى إخفاقات تشغيلية، مما يؤدي إلى خسائر مالية وضرر بالسمعة، وكلاهما يضعف الربحية (Dell'Ariceia, Laeven, & Suarez, 2017).

بالنسبة للمصارف التجارية في ليبيا، فإن الانقسام السياسي والوضع الأمني الهش في ليبيا يقودان إلى بيئة غير مستقرة، والتي من شأنها قد تؤدي إلى انهيار المؤسسات والذي يعرف بالمخاطر النظامية، وكذلك يؤدي إلى المخاطر التشغيلية (Jalloul & Haquem, 2025). من جانب آخر فإن البيئة التشغيلية في ليبيا تمثل عائقا كبيرا أم المصارف التجارية، فعلى سبيل المثال اغلاق مكتب التسجيل العقاري يمثل تحديا تشغيليا أمام إقراض الرياديين والمشروعات الاقتصادية القائم على الضمانات (Elmagbri, 2025).

المنهجية:

استخدم الباحث ثلاث دراسات تجريبية لأثر مصادر التمويل على ربحية المصارف من خلال وسيط. استخدمت دراستان المخاطر كوسيط في العلاقة السببية، بينما استخدمت أخرى كفاية رأس المال كوسيط في العلاقة السببية. من جانب آخر ركز الباحث على اختلاف الموقع الجغرافي لتلك الدراسات واختلاف منهجيتها للحصول على اتجاه عام للعلاقة في مختلف السياقات.

التحليل المنهجي للدراسات السابقة:

على الرغم من أن هناك اتفاق نتائج الدراسات السابقة التي أجريت في مختلف البلدان والثقافات في القطاع المصرفي بخصوص تأثير مصادر التمويل على الربحية والدور الوسيط للمخاطر؛ إلا أن هناك أدلة متباينة حول حجوم التأثير والقوة التفسيرية.

1. دراسة (Ebere, Nwezeaku, & Chris-Ejiogu, 2023)

بحثت الدراسة تأثير إدارة مخاطر الائتمان (القروض المتعثرة) على ربحية المصارف النيجيرية خلال الفترة 2006-2020. تم أخذ عينة من ثلاثة مصارف هي (FBN)، (ZBN)، (FCMB). استخدمت الدراسة بيانات ثانوية مستمدة من التقارير السنوية وحسابات البنوك المختارة لفترة العمل البحثي. استخدمت الدراسة الانحدار المتعدد لـ OLS (المربعات الصغرى) والتقدير الذي تم الحصول عليه من E-views الإصدار 9 لتحديد العلاقة الإحصائية بين إدارة مخاطر الائتمان وربحية المصارف في نيجيريا. توضح النتائج أن نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي الودائع (NDR) تؤثر سلباً في العائد على الأصول بمقدار (-5.06)، وأن حجم المصرف كمتغير ضابط (FSZ) يؤثر سلباً في العائد على الأصول (ROA) بمقدار (-1.8) لمصرف (FBN). وهذا يعني أن العائد على الأصول (ROA) سينخفض بمقدار 5.06 و 1.8 وحدة على التوالي إذا زاد NDR و FSZ بمقدار وحدة واحدة، مع ثبات العوامل الأخرى (Ebereet, 2023: 18). وبشكل مختلف، كان لنسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي القروض (NLR) و (CAR) و (LEV) علاقة إيجابية مع العائد على الأصول (ROA) لمصرف (FBN)، حيث أشارت النتائج إلى أن العائد على الأصول (ROA) لمصرف (FBN) سيرتفع بمقدار 1.3 و 0.01 و 5.08 وحدة على التوالي إذا ارتفعت كل من نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي الودائع (NDR) ونسبة تغطية رأس المال (CAR) وقيمة رأس المال (LEV) بمقدار وحدة واحدة، مع افتراض ثبات العوامل الأخرى. كما أشارت معاملات نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي الودائع (NLR) ونسبة تغطية رأس المال (CAR) بشكل صحيح دعمًا للتوقعات الأولية، بينما أشارت نسبة صافي الربح (NLR) وقيمة رأس المال (LEV) وقيمة حجم الشركة (FSZ) بشكل خاطئ مخالفًا للتوقعات الأولية.

كما أظهرت النتائج أن (NLR) و (NDR) و (CAR) و (LEV) كانت لها آثار سلبية في العائد على حقوق الملكية (ROE) لمصرف (FBN)، حيث ظهرت معاملاتها -8.620 و -42.166 و -0.412 و -6.300 على التوالي إلى أن العائد على حقوق الملكية (ROE) لنفس المصرف سينخفض بمقدار 8.620 و 42.166 و 0.412 و 6.300 وحدة على التوالي إذا ارتفع (NLR) و (NDR) و (CAR) و (LEV) بمقدار وحدة واحدة، مع ثبات العوامل الأخرى. ومع ذلك، كان لحجم المصرف (FSZ) علاقة إيجابية مع المتغير العائد على حقوق الملكية (ROE) لمصرف (FBN)، حيث ظهرت المعاملات 2.923 إلى أن العائد على حقوق الملكية (ROE) للمصرف سيزيد بمقدار 2.923 وحدة إذا زاد FSZ بمقدار وحدة واحدة، مع ثبات العوامل الأخرى.

بالنسبة لمصرف Zenith Nigeria Plc كشفت النتائج أن NDR و CAR و FSZ أثرت سلباً مع في العائد على الأصول (ROA). أشارت معاملاتها -87.324 و -0.007 و -0.241 على التوالي إلى أن العائد على الأصول (ROA) للمصرف سينخفض بمقدار 87.324 و 0.007 و 0.241 وحدة على التوالي إذا ارتفع NDR و CAR و FSZ بمقدار وحدة واحدة، مع ثبات العوامل الأخرى. ومع ذلك، كان لكل من NLR و LEV أثراً إيجابياً في العائد على الأصول (ROA) للمصرف. أظهرت النتائج أن العائد على الأصول (ROA) لمصرف Zenith Nigeria Plc سيرتفع بمقدار 42.942 و 5.892 وحدة على التوالي إذا ارتفع كل من صافي الربح (NLR) وقيمة رأس المال (LEV) بمقدار وحدة واحدة، مع ثبات العوامل الأخرى. وقد وُجّه معامل صافي الربح (NDR) بشكل صحيح دعمًا للتوقعات الأولية، بينما وُجّهت

معاملات صافي الربح (NLR) ونسبة رأس المال (CAR) وقيمة رأس المال (LEV) وقيمة رأس المال (FSZ) بشكل خاطئ، خلافاً للتوقعات الأولية للدراسة. من جانب آخر، أظهرت النتائج أن كل من NDR و CAR و FSZ أثرت سلباً في العائد على حقوق الملكية (ROE) لمصرف Zenith Nigeria Plc. حيث سجلت معاملاتها -457.434 و -0.150 و -1.898 على التوالي إلى أن العائد على حقوق الملكية (ROE) للمصرف سينخفض بمقدار 457.434 و 0.150 و 1.898 وحدة على التوالي إذا ارتفع كل من NDR و CAR و FSZ بمقدار وحدة واحدة، مع افتراض ثبات العوامل الأخرى. ومع ذلك، كان لكل من NLR و LEV أثراً سلبياً في العائد على حقوق الملكية (ROE) للمصرف. تشير المعاملات 243.048 و 158.388 إلى أن العائد على حقوق الملكية (ROE) للمصرف سيرتفع بمقدار 243.048 و 158.388 وحدة على التوالي إذا ارتفع كل من صافي الربح (NLR) والرفع المالي (LEV) بمقدار وحدة واحدة، مع افتراض ثبات العوامل الأخرى. وان معامل صافي الربح (NDR) دعم التوقعات الأولية، بينما صافي الربح (NLR) ونسبة رأس المال (CAR) نسبة الرفع المالي (LEV) وحجم المصرف (FSZ) لم تدعم التوقعات الأولية للدراسة.

بالنسبة لمصرف FCMB Plc كشفت النتائج أن NDR و CAR و FSZ لها آثار سلبية في العائد على الأصول (ROA)، وأن ذلك العائد سينخفض بمقدار 10.626 و 0.030 و 1.835 وحدة على التوالي إذا زاد NDR و CAR و FSZ بمقدار وحدة واحدة، مع ثبات العوامل الأخرى. كذلك الحال NLR و LEV لها آثار سلبية في العائد على الأصول (ROA) للمصرف. كما بينت النتائج أن العائد على الأصول (ROA) لمصرف FCMB Plc سيزيد بمقدار 3.195 و 4.018 وحدة على التوالي إذا زاد NLR و LEV بمقدار وحدة واحدة، مع ثبات العوامل الأخرى. تم توقيع معامل NDR بشكل صحيح لدعم التوقع المسبق بينما تم توقع المعاملات NLR و CAR و LEV و FSZ بشكل خاطئ على عكس التوقع المسبق. كما أظهرت النتائج أن لكل من NDR و FSZ أثراً سلبياً في العائد على حقوق الملكية (ROE) لمصرف FCMB Plc. تشير النتائج إلى أن العائد على حقوق الملكية (ROE) سينخفض بمقدار 46.915 و 9.181 وحدة على التوالي إذا زاد NDR و FSZ بمقدار وحدة واحدة، مع ثبات العوامل الأخرى. ومع ذلك، كما أن لكل من NLR و CAR و LEV أثراً سلبياً في العائد على حقوق الملكية (ROE) للمصرف، وأن العائد على حقوق الملكية (ROE) سيزداد بمقدار 17.282 و 0.114 و 94.469 بزيادة وحدة واحدة، مع ثبات العوامل الأخرى. وان معامل NDR و CAR يدعم التوقع المسبق للدراسة بينما معاملات NLR و LEV و FSZ جاءت على عكس التوقع المسبق للدراسة.

أخيراً، وفي نموذج FBN، تشير قيمة R^2 البالغة 0.667 إلى أن قدرة نموذجنا على تفسير التغيرات المتعلقة بالمتغير التابع (عائد الأصول) قوية إلى حد ما. كما تكشف قوة مستوى الارتباط. وفي السياق نفسه، فسرت المتغيرات التنبؤية حوالي 66.7% من التغيرات في المتغير التابع (عائد الأصول)، بينما تُفسر 33.3% منها بعوامل أخرى غير مشمولة في النموذج. بالإضافة إلى ذلك، في ظل العائد على حقوق الملكية لنموذج FBN، تشير قيمة R^2 البالغة 0.555 إلى أن قوة النموذج في تفسير الاختلافات فيما يتعلق بالمتغير التابع، العائد على حقوق الملكية، قوية إلى حد ما. كما يوضح أن مستوى الارتباط ليس قوياً جداً. وبالتالي فإن حوالي 55.5% من التغيرات في المتغير التابع (العائد على حقوق الملكية) بينما يتم تفسير 44.5% بعوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.

2. دراسة (Ngurah & Panji, 2021)

اختبرت العلاقة بين مخاطر الائتمان والربحية من خلال نسبة كفاية رأس المال كمتغير وسيط. مجتمع الدراسة هو المصرف الريفي (BPR) في مقاطعة بادونغ الإندونيسية. استخدمت طريقة العينات المشبعة، ووظف تحليل المسار في تحليل البيانات. أفادت نتائج التحليل أن مخاطر الائتمان المقاسة بالديون المتعثرة لها ارتباط إيجابي مع كفاية رأس المال ارتباطاً متوسطاً (بيتا = 0.36)، وهذه إشارة لوجود تأثير إيجابي للديون المتعثرة، وأن صرف وحدة نقدية واحدة على الديون المتعثرة سيؤدي إلى زيادة كفاية رأس المال بمقدار (0.36). هذه النتيجة توافقت مع دراسة (Afkar, 2015) حول الخدمات المصرفية الإسلامية في إندونيسيا للفترة 2011-2013 أن القروض المتعثرة كان لها تأثير إيجابي كبير على نسبة كفاية رأس المال.

كذلك الحال، النتائج أشارت إلى أن مخاطر الائتمان ارتبطت بشكل عكسي مع ربحية المصرف (بيتا = -0.30)، وهذه دلالة على وجود أثر سلبي لمخاطر الائتمان على الربحية. من جانب آخر كشفت نتائج التحليل عن أن مخاطر الائتمان وكفاية رأس المال تفسران ما نسبته (24.7%) من التغير الحاصل في كفاية ربحية المصرف، وأن (75.3%) تفسره عوامل أخرى غير موجودة في النموذج.

3. دراسة (Lalon & Morshada. 2020):

درست تأثير إدارة مخاطر الائتمان على ربحية المصارف التجارية في بنغلاديش: تقدير نموذج بيانات اللوحة الديناميكية. وظفت الدراسة النماذج القياسية الاقتصادية المُقدَّرة بأساليب التأثير العشوائي، والتأثير الثابت، والمربعات الصغرى العادية المجمعة، وGLS، متبوعةً بنموذج بيانات اللوحة الديناميكي المُقدَّر بنظام الخطوة الواحدة (GMM)، وذلك لدمج مسألة الذاتية، والتباين غير الملحوظ، واستمرارية الربح لمجموعة البيانات التي تغطي الفترة من عام 2010 إلى عام 2019 في بنغلاديش. كشفت النتائج مخصص خسائر القروض إلى نسبة القروض المتعثرة هو الوحيد الذي يؤثر بشكل كبير على المتغير التابع المقاس بنسبة هامش صافي الفائدة (NIM) للمصارف وفقاً لطريقة الأثر الثابت. وجد أنه ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة المختار (مستوى الدلالة 0.1%) في تفسير تغير نسبة صافي الفائدة التي تقيس ربحية المصارف. كما تؤثر العوامل التفسيرية المتمثلة في إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول، وإجمالي القروض إلى إجمالي الودائع، وإجمالي القروض إلى إجمالي حقوق الملكية، والقروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، ونسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي حقوق الملكية، ومخصص خسائر القروض إلى إجمالي القروض، ومخصص خسائر القروض إلى إجمالي حقوق الملكية، وإجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، ومخصص خسائر القروض إلى القروض المتعثرة، بشكل مشترك على ربحية المصارف التجارية المقاسة بنسبة هامش صافي الفائدة (NIM). في المقابل، تكشف قيمة R^2 البالغة 0.29345 و0.2428، والمقدرة باستخدام طريقة التأثير الثابت وطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) على التوالي، أن تبايناً بنسبة 29.345% و24.28% في الربحية المقاسة بنسبة صافي الفائدة (NIM) قد فسر باستخدام طريقة التأثير الثابت وطريقة المربعات الصغرى العادية على التوالي، وهو غير دال إحصائياً في تصوير العلاقة بين عوامل مخاطر الائتمان وربحية المصارف. علاوةً على ذلك، كشفت النتائج أن قيمة F البالغة 2.49208 و2.13789، المحسوبة باستخدام طريقة التأثير الثابت وطريقة المربعات الصغرى العادية على التوالي، أن جميع منحدرات النماذج المذكورة ليست ذات دلالة إحصائية مشتركة في تفسير تغيرات نسبة صافي الفائدة (NIM) التي تقيس ربحية المصارف. تكشف قيمة Rho المقدرة باستخدام طريقة التأثير الثابت، والمعروفة أيضاً باسم قيمة الارتباط داخل الفئة البالغة 0.7852، أن تبايناً بنسبة 78.52% في نسبة صافي الفائدة (NIM) يفسر بالاختلافات بين اللوحات.

وبموجب منهج التأثير العشوائي، والتأثير الثابت، ومنهج GLS، ومنهج OLS أظهرت النتائج أن نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض وإلى إجمالي حقوق الملكية، ومخصص خسائر القروض إلى إجمالي حقوق الملكية، لها دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (1%) في تفسير التباين في متغير الربحية المقاس بعائد حقوق الملكية للمصارف التجارية. علاوةً على ذلك، سجلت قيمة R^2 البالغة 0.8574 و0.8470 المقدرة بموجب منهج التأثير الثابت ومنهج OLS على التوالي، وأنها تفسر بنسبة 85.74% و84.70% من التباين في العائد على حقوق الملكية، وهذا ما يعد دلالة إحصائية في أثر عوامل مخاطر الائتمان على ربحية المصارف. بالإضافة إلى ذلك، تظهر قيمة F البالغة 36.085 و36.910، المحسوبة باستخدام طريقة التأثير الثابت وطريقة (OLS) على التوالي، أن جميع عوامل الانحدار في النماذج المذكورة ذات دلالة إحصائية مشتركة في تفسير تغيرات عائد حقوق الملكية (ROE) الذي يقيس ربحية المصارف.

مناقشة النتائج:

هدفت الورقة البحثية إلى تحليل أثر مصادر التمويل على ربحية المصارف التجارية، ودور المخاطر في العلاقة السببية. الدراسات الليبية أشارت إلى اعتماد المصارف التجارية في ليبيا على ودائع العملاء كمصدر تمويل مستقر وفعال من حيث التكلفة. تسمح هذه الودائع للمصارف بتقديم أسعار قروض تنافسية

والاستثمار في الأصول ذات العائد المرتفع، وبالتالي زيادة صافي دخل الفائدة. تعد الإدارة الفعالة للأصول والخصوم أمراً بالغ الأهمية للربحية عند الاعتماد على الودائع.

إن تمويل الجملة أكثر تكلفة وتقلبا من ودائع العملاء، وبالتالي فإن الاعتماد المفرط عليها يمكن أن يؤدي الاعتماد إلى زيادة تكاليف التمويل وتعريض المصارف لمخاطر سيولة أكبر، خاصة أثناء الأزمات المالية، مما يؤثر سلباً على الربحية. من جانب آخر، رأس المال السهمي يساعد على استيعاب الخسائر غير المتوقعة وتقليل تكاليف التمويل. ومع ذلك، فإن الاعتماد المفرط على رأس المال السهمي يمكن أن يقلل العوائد إذا لم يتم استخدامه بكفاءة.

كشفت جميع الدراسات الثلاث التي أجريت في بيئة غير لييبية بالدور الحاسم للمخاطر، وخاصة مخاطر الائتمان، في التأثير على ربحية المصرف. واستخدم الباحثون نسباً مالية مختلفة لقياس الربحية (ROA و ROE و NIM) ومخاطر الائتمان (NPLs و NDR و NLR). الإجماع العام يشير إلى أن مخاطر الائتمان المرتفعة تميل إلى التأثير سلباً على ربحية المصرف، على الرغم من أن العلاقات المحددة يمكن أن تكون معقدة وتعتمد على السياق.

من جانب آخر، هناك اختلافات فيما بين الدراسات الثلاث، فمثلاً ركز (Ebere, et al, 2023) على المصارف النيجيرية، (Ngurah & Panji, 2021) على المصارف الريفية الإندونيسية، و (Lalon & Morshada, 2020) على المصارف التجارية البنغلاديشية، وسلطوا الضوء على الاختلافات الإقليمية في البيئات المصرفية والأطر التنظيمية.

في ذات السياق، وبينما استخدم (Ngurah & Panji, 2021) بشكل صريح نسبة كفاية رأس المال (CAR) كوسيط بين مخاطر الائتمان والربحية، فحصت الدراستان الأخريان بشكل أساسي التأثير المباشر لمتغيرات مخاطر الائتمان على الربحية، حيث تعمل المخاطر كعامل وسيط متأصل من خلال تأثيرها المباشر على الأداء المالي.

كذلك الحال، اختلف التأثير الدقيق لمتغيرات معينة، مثل حجم المصرف (FSZ) أو الرافعة المالية (LEV)، بين الدراسات وحتى بين المصارف المختلفة في نفس الدراسة (على سبيل المثال، Ebere et al, 2021)، مما يشير إلى أن العلاقة ليست دائماً واضحة ويمكن أن تتأثر بالخصائص الخاصة بالمصرف أو السياقات التنظيمية.

بالإضافة إلى ذلك، استخدم (Ebere, et al, 2023) انحدار OLS، واستخدم (Ngurah & Panji, 2021) تحليل المسار، واستخدم (Lalon & Morshada, 2020) نماذج بيانات اللوحة الديناميكية، مما يعكس طرقاً مختلفة لتحليل العلاقات.

ختاماً بينما تؤكد الدراسات الثلاث على أهمية إدارة مخاطر الائتمان للحفاظ على ربحية المصرف، فإنها تقدم وجهات نظر متنوعة حول الآليات المحددة وعوامل الوساطة المعنية، متأثرة بسياقاتها الجغرافية المتميزة ومناهجها المنهجية. يشير الاتجاه العام إلى أن زيادة مخاطر الائتمان تؤثر سلباً على الربحية، ولكن الطبيعة الدقيقة واتجاه هذه العلاقات يمكن أن تختلف اعتماداً على المصرف المحدد ومقياس الربحية (ROA و ROE و NIM) والسياق الإقليمي.

المساهمة:

مساهمة الورقة البحثية تتمثل في المساهمة النظرية والمساهمة العملية. فالمساهمة النظرية للورقة هي التقييم النظري لمصادر التمويل والربحية ودور المخاطر في العلاقة. أشارت الورقة إلى أن هناك عدم اتفاق تام في أثر مصادر التمويل والمخاطر على ربحية المصارف، والتي كانت أشار إليها التحليل المنهجي للدراسات بسبب اختلافات في السياق والظروف المصرفية. أما المساهمة العملية فغن الورقة تقدم أدلة تجريبية على ضرورة تحليل هيكل التمويل للمصرف والمخاطر التي قد تنشأ بسبب اختيار مصدر تمويل محدد على الرغم من مزاياه، وأن إدارتها بشكل جيد ينعكس على ربحية المصرف إيجابياً.

الخاتمة:

تواجه المصارف التجارية الليبية تحديات كبيرة، بما في ذلك الاستخدام غير الفعال للأموال بسبب متطلبات الضمان الصارمة ونقص الخبرة في تطوير منتجات التمويل الإسلامي للشركات

الصغيرة والمتوسطة، وغالبا ما تؤدي الملكية الحكومية وتوجيهات المصرف المركزي إلى النفور من المخاطرة، مما يحد من الإقراض للقطاعات الإنتاجية ويعيق التنويع الاقتصادي. إن عدم الاستقرار السياسي والأمني في البلاد يخلق بيئة تشغيل غير مستقرة، مما يساهم في الانهيار المؤسسي والمخاطر التشغيلية.

تعتبر ودائع العملاء أفضل مصدر تمويل مستقر وفعال من حيث التكلفة وتقلل من مخاطر السيولة مقارنة بمصادر التمويل الأخرى التي تزيد من مخاطر السيولة، والتي ربما تؤدي إلى بيع الأصول بتخفيضات أو اقتراض عالي التكلفة، مما يؤثر بشدة على الربحية. وتعد الإدارة الفعالة للأصول والالتزامات أمرا بالغ الأهمية لتحقيق أقصى قدر من الربحية من الودائع. من جانب آخر، يعد رأس المال السهمي ضروري للاستقرار المالي لأنه يعزز القدرة على الإقراض ويحتوي الخسائر، وبالتالي يقلل من تكاليف التمويل. ومع ذلك، يمكن أن يؤدي الاعتماد المفرط دون الاستخدام الفعال إلى تقليل العوائد. المخاطر المتضمنة الائتمان والسيولة والمخاطر التشغيلية والتنظيمية، تتوسط بشكل كبير العلاقة بين مصادر التمويل والربحية.

توصي الورقة بجهود تعاونية بين مصرف ليبيا المركزي والمصارف التجارية لتطوير منتجات تمويل مناسبة، وتعزيز قدرات تقييم المخاطر، وتعزيز بيئة مواتية لنمو القطاع الخاص. ويقترح أيضا الاستفادة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي لتحسين تقييم مخاطر الائتمان واكتشاف الاحتيال، ومعالجة قضايا مثل عدم تناسق المعلومات والمخاطر الأخلاقية والاختيار السلبي للتخفيف من المخاطر وتعزيز الربحية. في الختام، يتطلب تحقيق الربحية المستدامة والاستقرار للمصارف التجارية الليبية فهما دقيقا وإدارة استباقية لمصادر التمويل والمخاطر المرتبطة بها والمشهد الاقتصادي والتنظيمي السائد. إن معالجة هذه التحديات متعددة الأوجه من خلال التعاون الاستراتيجي والتبني التكنولوجي أمر بالغ الأهمية لنجاح القطاع على المدى الطوي.

المراجع

1. Acharya, V., & Naqvi, H. (2012). The seeds of a crisis: A theory of bank liquidity and risk taking over the business cycle. *Journal of Financial Economics*, 106(2), 349–366.
2. Adrian, T., & Shin, H. S. (2010). Liquidity and leverage. *Journal of Financial Intermediation*, 19(3), 418–437.
3. Alsoukini, F. A. M., Adedokun, M. W., & Berberoğlu, A. (2025). Enhancing Sustainable Innovation Performance in the Banking Sector of Libya: The Impact of Artificial Intelligence Applications and Organizational Learning. *Sustainability*, 17(12), 5345.
4. Angeloni, I., & Faia, E. (2013). Capital regulation and monetary policy with fragile banks. *Journal of Monetary Economics*, 60(3), 311–324.
5. Basel Committee on Banking Supervision (2006). *Basel II: International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards: A Revised Framework*. Technical Report, Bank for International Settlements, Basel, Switzerland.
6. Borio, C., & Zhu, H. (2012). Capital regulation, risk-taking and monetary policy: A missing link in the transmission mechanism? *Journal of Financial Stability*, 8(4), 236–251.
7. Brunnermeier, M.K. (2009). Deciphering the Liquidity and Credit Crunch 2007–2008. *Journal of Economic Perspectives*, 23(1), 77–100.
8. Crouhy, M., Galai, D., & Mark, R. (2014). *The Essentials of Risk Management*. McGraw-Hill Education.
9. Ebere, C.B., Nathaniel Chinedum Nwezeaku, N.C., & Chris-Ejiogu, U. (2023). Effect of Credit Risk Management on The Profitability of Nigerian Banks. *Journal of Advance Research in Business Management and Accountin*, 9(2), 13–25.
10. Dahir, A. M., Mahat, F. B., & Bin Ali, N. A. (2018). Funding liquidity risk and bank risk-taking in BRICS countries An application of system GMM approach. *International Journal of Emerging Markets*, 13(1), 231–248.

11. Delis, M. D., & Kouretas, G. P. (2011). Interest rates and bank risk-taking. *Journal of Banking & Finance*, 35(4), 840–855.
12. Dell’Ariccia, G., Laeven, L., & Suarez, G. A. (2017). Bank Leverage and Monetary Policy’s Risk-Taking Channel: Evidence from the United States. *Journal of Finance*, 72(2), 613–654.
13. Drehmann, M., & Nikolaou, K. (2013). Funding liquidity risk: Definition and measurement. *Journal of Banking & Finance*, 37(7), 2173–2182
14. Elmagbri, M. (2025). Policy Center for the New South. (2025). *Why Libya’s Businesses Struggle to Raise Finance*. Policy Center for the New South. www.policycenter.ma/publications/why-libyas-businesses-struggle-raise-finance.
15. Gorton, G.b. (2010). *Slapped by the Invisible Hand: The Panic of 2007*, (pp.70-75). Oxford University Press.
16. Hong, H., Huang, J.-Z., & Wu, D. (2014). The information content of Basel III liquidity risk measures. *Journal of Financial Stability*, 15, 91–111.
17. Jalloul, R., & Haque, M. (2025). Systemic Risk and Commercial Bank Stability in the Middle East and North Africa (MENA) Region. *Risks*, 13(7), 120.
18. Jorion, P. (2007). *Value at Risk: The New Benchmark for Managing Financial Risk*. McGraw-Hill Education.
19. Khan, M. S., Scheule, H., & Wu, E. (2017). Funding liquidity and bank risk taking. *Journal of Banking & Finance*, 82, 203–216.
20. King, M. R. (2013). The Basel III Net Stable Funding Ratio and bank net interest margins. *Journal of Banking & Finance*, 37(11), 4144–4156.
21. Lalon, R.M & Morshada. F. (2020). Impact of Credit Risk Management on Profitability of Commercial Banks in Bangladesh: An Estimation of Dynamic Panel Data Model. *International Journal of Finance & Banking Studies*, 9(3), 131-149.
22. Laour, E. (2012). *Determinants of profitability in Libyan commercial banks*. [PhD thesis, University of Gloucestershire.
23. Matsuyama, K. (2007). Credit traps and credit cycles. *American Economic Review*, 97(1), 503–516.
24. Mishkin, F.S. (2019). *The Economics of Money, Banking, and Financial Markets* (12th ed., pp. 250-255). Pearson.
25. Ngurah, R.G & Panji, S.I.B (2021). The Effect of Credit Risk on Profitability with Capital Adequacy as Mediation Variables. *Rjoas*, 3(111), 72-82.
26. Oemar, M. D., Mubarak, J., Sanim, B., & Huda, N. (2023). Sources of financing Islamic commercial banks rise from benefits, costs, opportunities and risks through Sukuk issuance. *Eximia*, 12:658-666.
27. Rose. P.S., & Hudgins, S.C. (2017). *Bank Management & Financial Services*, (9th ed., pp.20-25). McGraw-Hill Education.
28. Umar, M., & Sun, G. (2016). Non-performing Loans (NPLs), Liquidity Creation, and Moral Hazard: Case of Chinese Banks. *China Finance and Economic Review*, 5, 51–75.
29. Vazquez, F., & Federico, P. (2015). Bank funding structures and risk: Evidence from the global financial crisis. *Journal of Banking & Finance*, 61, 1–14
30. Vuong, G. T. H., Phan, P. T. T., Nguyen, C. X., Nguyen, D. M., & Duong, K. D. (2023). The impact of bank liquidity creation and funding diversification on bank risk-taking: Evidence from Vietnamese commercial banks. *PLoS ONE*, 18(10), e0292723.
31. Wagner, W. (2007). The liquidity of bank assets and banking stability. *Journal of Banking & Finance*, 31(1), 121–139.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **SAJFAS** and/or the editor(s). **SAJFAS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.